

## المبسوط

وفي هذا دليل جواز الإجارة وجواز كراء الإبل إلى مكة شرفها ﷺ من غير بيان المدة لأن ذكر المسافة في الإعلام كبيان المدة ثم أشكل على السائل حال حجه لأن خروجه كان لتعاهد إبله واكتساب الكراء لنفسه وهو موضع الإشكال فإن النبي صلى ﷺ عليه وسلم جعل من أشراف الساعة اكتساب الدنيا بعمل الآخرة فأزال بن عمر رضي ﷺ عنهما إشكاله بما ذكر له من مباشرة أعمال الحج وهذا بيان له أن بالذهاب لا يتأذى الحج وإنما يتأذى بالإحرام والوقوف والطواف والرمي وهو بهذه الأعمال لا يبتغي عرض الدنيا .

وهذا جواب تام لو اقتصر عليه ولكنه أحب أن يزيد وضوحاً فروى الحديث لأن الأول دليل يستدرك بالتأمل وقد شبه ذلك بالسراج .

والخبر دليل واضح وهو مشبه بالشمس وكم من عين لا تبصر بضوء السراج وتبصر إذا بزغ الضياء الوهاج ثم فيه دليل أن النبي صلى ﷺ عليه وسلم كان ينتظر نزول الوحي في بعض ما يسأل عنه فإنه آخر جواب هذا السائل حتى نزلت الآية ثم بين له أنه لا نقصان في الحج .

وأهل الحديث يروون أن رسول ﷺ صلى ﷺ عليه وسلم سئل عن التجارة في طريق الحج ولما كان أكرأء الإبل في معناه روى بن عمر رضي ﷺ عنهما الحديث فيه وعلى هذا قلنا الرستاقى إذا دخل المصر يوم الجمعة لشراء الدهن واللحم وشهد الجمعة فهو في الثواب والذي لا شغل له سوى إقامة الجمعة سواء لأن مقصود المسلم إقامة العبادة فيما سوى ذلك يكون تبعاً له ولا يتمكن نقصان في ثواب العبادة وأن سعيد بن جبيرة رضي ﷺ عنه قال أتى رجل إلى بن عباس رضي ﷺ عنهما فقال إني أجرت نفسي من قوم وحططت لهم من أجري أفيجزيني من حجتى فقال بن عباس رضي ﷺ عنهما هذا من الدين قال ﷺ تعالى ! ! 198 الآية وإنما أشكل على هذا السائل ما أشكل على الأول وكأنه بلغه الحديث الذي قال رسول ﷺ صلى ﷺ عليه وسلم والذي استؤجر بدينارين للخروج مع المجاهد وإنما لك دينارك في الدنيا والآخرة فظن مثله في الحج وحط بعض الأجر به ليرتفع به نقصان حجه فإن الحط إحسان وانتداب إلى ما ندب في الشرع ومثله مشروع جبر النقصان الفرائض كالنوافل فأزال بن عباس رضي ﷺ عنهما إشكاله وبين أنه لا نقصان في حجه ولم يأمره بالكف عن حط الأجر وإن كان حجه بدونه تماماً لأن المنع من البر والإحسان لا يحسن وهو على ما أفتى به بن عباس رضي ﷺ عنهما بخلاف حال من استؤجر للخروج مع المجاهد فإنه خرج ليقدم غيره لا ليباشر الجهاد وهذا خرج ليباشر أعمال الحج ويقدم في الطريق غيره فكان هذا تبعاً لا يتمكن به نقصان